

العراق

المرجعية للعبادي: إلى القضاء در

لاستكمال حزم الإصلاح ولا يمكن أن يتم الإصلاح الحقيقي دونه». في غضون ذلك، حذر رئيس الحكومة حيدر العبادي من «تسييس التظاهرات وجعلها منصة للصراعات الحزبية والفئوية»، مثنياً «الدور الوطني للقوى الأمنية وانضباطها العالي في حماية المواطنين».

وكانت ساحات بغداد ومدن عراقية أخرى قد شهدت أمس تظاهرات للمطالبة بتطبيق الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة أخيراً وتعزيزها بحزمة جديدة تتعلق بالمنظومة القضائية في البلاد.

وفي سياق تنفيذ حملة الإصلاحات ومحاربة الفساد، أعلن رئيس هيئة النزاهة بالوكالة حسن الياسري في بيان عن تعميم لوائح بأسماء المتهمين بقضايا الفساد على المطارات والمنافذ الحدودية لمنعهم من السفر.

وفي خضم الأوضاع السياسية والأمنية التي يعيشها العراق، بدأ رئيس الحكومة السابق نوري المالكي زيارة رسمية لإيران بدعوة من القيادة الإيرانية للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمجمع العالمي لأهل البيت.

وأشار بيان لمكتب المالكي إلى أن الأخير «سيلتقي خلال الزيارة عدداً من المسؤولين الإيرانيين؛ في مقدمهم المرشد علي خامنئي والرئيس حسن روحاني».

إلى ذلك، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، في معرض رده على تصريحات الجنرال ريموند أوديرنو، التي ذكر فيها أن تقسيم العراق «قد يكون الحل الوحيد للمشاكل التي يعانيها حالياً»، أن «هذه التصريحات ليست سياستنا ولا وجهة نظرنا، وليست رؤيتنا لمستقبل العراق الذي نتطلع إليه»، واصفاً تصريحات أوديرنو بأنها «أراء شخصية».

وشدد كيربي على أن «بلادنا تواصل دعم الحكومة العراقية في بغداد وتحاول مساعدتها وهي تجابه تحديات حقيقية في البلد»، مشيراً إلى أن «واشنطن تدعم حكومة ذات سيادة في العراق».

(الأخبار)



لأسبوع الثالث على التوالي، نزل آلاف العراقيين إلى الشوارع مطالبين بإصلاح القضاء والمزيد من الإجراءات لمكافحة الفساد ودعمًا لحزمة الإصلاحات التي أعلنتها رئيس الحكومة، حيدر العبادي، وأقرها البرلمان لمكافحة الفساد وتدني الخدمات. وجررت التظاهرات على وقع مطالبة المرجعية بإصلاح القضاء. دعوة تلقفها العبادي ليطالب السلطة القضائية بالقيام بسلسلة «إجراءات جذرية» لتأكيد هبة القضاء واستقلاله.

ودعا العبادي في بيان السلطة القضائية إلى «القيام بسلسلة إجراءات جذرية لتأكيد هبة القضاء واستقلاله وتمكينه من محاربة الفساد وتكريس مبدأ العدالة بين المواطنين»، مشدداً على أن «الإصلاحات الواسعة التي دعونا إليها تتطلب قضاءً عادلاً ونزيهاً وحازماً لدعم هذه الإصلاحات والوقوف في وجه مافيات الفساد وإبعاد القضاء عن المحاصصة الحزبية والفئوية والطائفية، مع التأكيد على احترام القضاء العادل والنزيه والالتزام به».

وسريعاً، تلقت السلطة القضائية الاتحادية دعوة العبادي وستعقد اليوم اجتماعات موسعة لتقديم المقترحات الخاصة باستمرار تطوير العمل القضائي وتعزيز العدالة وترسيخ استقلال القضاء.

وأوضح المتحدث الرسمي للسلطة القضائية، عبد الستار بيرقدار، في بيان، أنه «تقرر عقد اجتماعات اليوم السبت في كل من: المحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، ورئاسة جهاز الادعاء العام، ورئاسة هيئة الإشراف القضائي، وجميع مراكز رئاسات محاكم الاستئناف والمحكمة الجنائية المركزية».

وأضاف إن «الاجتماعات بحضورها القضاة وأعضاء الادعاء العام»، لافتاً إلى «أنها تهدف إلى تقديم المقترحات الخاصة باستمرار تطوير العمل القضائي في المحاكم والأجهزة القضائية ورفع أداء منتسبيها وتعزيز العدالة وتقريبها من المواطن وإبعاد القضاء عما يؤثر في استقلاله».

وأشار إلى أن «اجتماعاً استثنائياً لمجلس القضاء الأعلى سيعقد يوم

يزور المالكي طهران ويلتقي خامنئي وروحاني

الأحد المقبل لمناقشة هذه المقترحات تمهيداً لتطبيقها من قبل المراجع». وكان ممثل المرجعية الدينية العليا، عبد المهدي الكربلائي، قد شدد في خطبة الجمعة على ضرورة إصلاح الجهاز القضائي كخطوة أساسية لتحقيق الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة أخيراً.

وقال الكربلائي إن «من أهم متطلبات العملية الإصلاحية إصلاح الجهاز القضائي كونه يشكل ركناً مهماً

محافظة عدن المعين من قبل الاحتلال نائف البكري وإلى الميليشيات الموالية للعدوان من القاعدة وداغش والإصلاح بتصفية تلك القوائم والأسماء التابعة للحراك الجنوبي جسدياً باعتبارهم يشكلون خطراً على الأمن القومي السعودي ومشروع الرياض في اليمن».

على الضفة المقابلة، أعلنت «قيادة المقاومة الشعبية» (المجموعات المسلحة المؤيدة لهادي) أن القصة بدأت منذ أسابيع عقب سقوط التواهي وكريتر بيد «المقاومة»، مضيفاً أنه «فيما كانت قواتهم مشغولة بما سماه تحرير ما تبقى من مناطق الجنوب في لحج والعدن وأبين والضالع، استغللت الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة ذلك وسيطرت على هذه المناطق تمهيداً لإعلان إماراتها فيها». ولفت البيان إلى أن «قيادة المقاومة أرسلت إلى الأشخاص الذين يتركزون في هذه المواقع رسائل عدة أبلغتهم فيها أن بقاءهم في هذه المواقع الحساسة والمهمة أمر مرفوض، وخصوصاً بعد قيامهم بقتل عدد من المواطنين». بيان المجموعات يعد اعترافاً بوجود «القاعدة» وبالعمليات التي ارتكبتها في عدن في الأسابيع الماضية. وأضاف البيان: «وصل الأمر إلى طريق مسدود، وحينها أمر قائد المنطقتين العسكرية الرابعة أحمد سيف اليافعي بتحريك قوتين من المقاومة: الأولى بقيادة جمال الصبيحي وهو من منطقة مودية في أبين، والثانية بقيادة عدد من أبناء منطقة الحد في يافع»، مؤكداً أنها «توجهت إلى المعاشيق والقصر الرئاسي في التواهي وطلبت من هذه الجماعات ترك تلك المناطق، لكنها رفضت فنشب اشتباك مسلح بينها».

إلى ذلك، أكد مصدر أمني في عدن أن القوات الغازية تجهز حالياً معسكرات في عدن لاستقبال مجندين جدد غير بعدين عن فلك «القاعدة» والمجموعات التكفيرية. وذكر المصدر أن إنشاء هذه المعسكرات يأتي ضمن حملة مشابهة في المكلا وأبين وأجزاء من لحج يتم فيها إعادة تأهيل مسلحي «القاعدة» وتسليحهم تحت لافتة محاربة ما سموه «الروافض».

المصدر أكد أيضاً دخول آلاف من الجنود السعوديين والإماراتيين إلى عدن أخيراً، تحت ذريعة حماية عدن وأجزاء من لحج من عودة سيطرة الجيش و«اللجان الشعبية» مستقبلاً.



أن «أكثر من 100 قتيل سقطوا أمس وأول من أمس في الاشتباكات التي تجري في عدن»، مشيراً إلى أن محافظ عدن الذي عينه هادي أخيراً، نائف البكري، يقود ميليشيات «الإصلاح» وهاذي، في محاولة للسيطرة على قصر المعاشيق الذي سيطرت عليه مجموعات تابعة للحراك.

من جهة أخرى، كشف القيادي في «الحراك الجنوبي»، حسين زيد بن يحيى، ومنسق ملتقى «التصالح والتسامح» عن مخطط التحالف لتصفية قيادات جنوبية، مؤكداً أن الاستخبارات السعودية أرسلت عبر الهارب هادي قوائم بأسماء قيادات ونشطاء الحراك الجنوبي السلمي، و«خصوصاً الذين سبق لهم زيارة بيروت وإيران، بالإضافة إلى أسماء القيادات ونشطاء الحراك الجنوبيين من الرئيسين السابقين علي ناصر محمد وعلي سالم البيض أو من الجنرال أحمد عبدالله الحسيني الأمين العام السابق للتجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) باعتبارهم من المقربين لإيران». واستطرد بن يحيى قائلاً: «هناك توجيهات من هادي والاستخبارات السعودية إلى

السلام»، معبرة عن شعورها بال«فرح والفخر» في هذه المناسبة.

وهيدالغو هنا ليست إلا في تواصل مع خط حزبها، إذ إن الحزب الاشتراكي الفرنسي كان عبر التاريخ في الصفوف الأمامية لمساندي الدولة العبرية (أول زيارة لرئيس فرنسي لإسرائيل كانت تلك التي أداها فرانسوا ميتران في آذار 1982 بعد فوزه مرشحاً عن الحزب الاشتراكي في انتخابات 1981). ولا يزال، كما أثبتت ذلك تداعيات حرب غزة في السنة الماضية على السياسة الفرنسية، إذ مُنع عدد من المسيرات المساندة لأهل غزة، بينما كان رئيس الحكومة، مانويل فالس، يتوعد «أعداء السامية» - لمناسبة إحياء ذكرى غارة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، في تموز 2014. الذين «يخفون كرههم لليهود وراء عداء زائف للصهيونية»، في تلميح واضح إلى أنصار القضية الفلسطينية، حتى وإن كان من بينهم جمعيات مثل «الاتحاد اليهودي الفرنسي من أجل السلام» الذي ينشط ضد استعمار الأراضي الفلسطينية ومن أجل الاعتراف بدولة فلسطين وبحقوق شعبها.

صباح يوم الخميس، كان حضور الشرطة والصحافيين على ضفاف

نهر السين أكثر من حضور أحياء تل أبيب، فقد حرصت الحكومة الفرنسية على نشر 500 شرطي. والحال أن البلاد تعيش تحت نظام أمن قومي منذ الهجمات الإرهابية بباريس في كانون الثاني 2015. حرصاً على سلامة المشاركين وخوفاً من وقوع اشتباكات بعدما دعت أحزاب أقصى اليسار والجمعيات المساندة لفلسطين إلى تنظيم حدث «شاطئ غزة». كناية عن مقتل أطفال غزة السنة الماضية وهم يلعبون على شاطئ البحر - كرد عما اعتبروه استفزازاً من طرف بلدية باريس. وقد ابتسم الكثيرون لهذا الانتشار الأمني الواسع، إذ صار النزول إلى ضفاف السين يشترط عبور «حاجز» والخضوع لتفتيش، وكان بلدية باريس أذعن لمحاكاة الواقع!

وإن كان احتفال باريس بتل أبيب، ورغم كل هذه الاعتراضات، غير بعيد عن إيقاع الدبكة الفلسطينية، فإن الناشط اليساري والباحث الجامعي الفرنسي، جوليان سالنغ، لاحظ أن الحدث تحول من أمر شبه عادي إلى جدل وجب على الإعلام الفرنسي التطرق إليه، في بلد اعتاد للاسف خلط مفهوم مناهضة الصهيونية بما يسمى معاداة السامية. أي كره اليهود.



عودة بعد 60 عاماً من القطيعة، العلم الأميركي يرفرف مجدداً على السفارة الأميركية في هافانا. هي أولى نتائج المصالحة التاريخية بين البلدين الذي خاض صراعاً مريراً على مدى عقود. ترددت صداخوه في العالم كله. فاجت تداعيات لهذه العودة على كوبا الثورة. وهل تبقى درة أميركا اللاتينية على نقانها؟ (اف ب)